الفصل السابع
أستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح

- **مقدمة.**

أولا: أستخلاصات الدراسة.

ثانيا: التصور التخطيطي المقترح.

ثالثا: قضايا مستقبلية.

رابعا: رؤية أستشرافية.

- **ملخص الفصل.**

obeikandl.com

- **مقدمة:**

قام الباحث في هذا الفصل بتناول الأستخلاصات النهائية التي توصلت لها الدراسة، وتصورها التخطيطي المقترح، وبعض القضايا المستقبلية التي يري الباحث أهمية دراستها واختبارها علمية لاستكمال مسيرة الدراسة الحالية وتغطية الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسة الحالية بحكم متغيراتها العلمية.

وجاءت أهمية الفصل السابع الخاص بالاستنتاجات الختامية باعتبار هذا الجزء هو الجزء الاستشرافي لمستقبل صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية.

obeikandl.com

أولا: أستخلاصات الدراسة:

ومن خلال تناول الباحث للدراسة بشقها النظري والعملي يمكنه استعراض مجموعة من الأستخلاصات النهائية للدراسة وهي:

١- ضرورة تبني سياسات الطريق الثالث.
٢- أهمية تطبيق مبادئ الديمقراطية الاجتماعية.
٣- أن صنع السياسة الاجتماعية يتطلب ديمقراطية اجتماعية.
٤- لا عدالة اجتماعية في غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٥- لا حرية في غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٦- ضرورة التزام الدولة بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية.
٧- الضمان الاجتماعي حق للجميع.
٨- أن تعطي الدولة أولوية قضايا الفقر والفقراء.
٩- مراعاة الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة.
١٠- التزام الدولة بتحقيق حقوق جميع فئات المجتمع.
١١- ضرورة شراكة منظمات المجتمع المدني مع الدولة.
١٢- التزام الدولة بالدعم خاصة للفقراء والفئات الاولي بالرعاية.
١٣- كفالة الدولة بتوفير أماكن للترفيه.
١٤- ضمان حقوق الفقراء مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٥- تمكين الفئات الضعيفة مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٦- تحسين نوعية الحياة مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٧- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٨- أولوية قضايا الشباب مستقبل الغد.
١٩- الاهتمام بالمرأة وتمكينها.
٢٠- حل ومواجهة مشكلات العشوائيات.
٢١- ضرورة توفير الأمن والأمان.
٢٢- أهمية وجود نظام للحماية الاجتماعية.
٢٣- الدعوة للسلام الاجتماعي.
٢٤- العمل علي مواكبة التغييرات المحلية والقومية والعالمية.
٢٥- الحفاظ علي توازن القوي الاجتماعية وجماعات الضغط والمصالح.
٢٦- تبني إطار إيديولوجي يوافق الثقافة والحضارة المصرية.
٢٧- الحفاظ علي هوية مصر.
٢٨- استكمال مسيرة الدولة المصرية العميقة.
٢٩- إتاحة فرص المشاركة السياسية بكافة أشكالها أمام الجميع.
٣٠- ضرورة إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية.

obeikandl.com

٣١- تفعيل دور الأحزاب السياسية.
٣٢- ضرورة بلورة الأهداف في ضوء تقدير الاحتياجات الفعلية للمواطنين.
٣٣- استخدام آليات وتكتيكات جديدة لمقابلة الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية.
٣٤- إعادة هيكلة المؤسسات التي لا تعمل وتفعيل أنشطتها.
٣٥- الاستعانة بالنماذج المتميزة في صنع السياسة الاجتماعية وتأصيلها وتوطينها.
٣٦- أهمية الحفاظ علي ضمانات صنع السياسة الاجتماعية كاتجاه ديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية، كأهمية بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.
٣٧- تعتبر الديمقراطية الاجتماعية هي النظام السياسي الاجتماعي الأفضل في ظل فشل الرأسمالية والاشتراكية وظهور الطريق الثالث كأيديولوجية بديلة ومناسبة للمجتمع المصري.

ثانيا: تصور الدراسة المقترح:

التصور التخطيطي المقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

في ضوء الإطار النظري للدراسة والتراث النظري لمتغيرات الدراسة الرئيسية ونتائج الدراسات السابقة، وتحقيقًا للهدف الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج يمكن للباحث وضع تصور تخطيطي مقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الأسس التي يقوم عليها التصور التخطيطي المقترح:

(أ) تحليل نتائج الدراسات السابقة، والتي استعان بها الباحث في تحديد الدراسة الحالية والوقوف على جوانبها المختلفة.
(ب) القراءات والمعارف النظرية الخاصة بالديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
(ج) ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ميدانية، والتي تُعتبر من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في بناء التصور المقترح.
(د) التراث النظري للتخطيط الاجتماعي وما يتضمنه من معارف ونظريات وإستراتيجيات وتكنيكات.

<u>المحور الأول: مرتبط بأهداف التصور التخطيطي المقترح:</u>

١- الوصول إلي صنع السياسة الاجتماعية في مصر، في ظل الديمقراطية الاجتماعية.
٢- تحقيق الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

المحور الثاني: مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمساواة الاجتماعية في المجتمع:

١- أن تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.
٢- أن تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.
٣- أن تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.
٤- أن تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.
٥- أن يكون الجميع سواء أمام القانون.
٦- أن يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.
٧- أن تكون شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.

٢- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمان حقوق أفراد المجتمع:

١- أن تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة
٢- أن يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن في إطار من المشروعية.
٣- أن يتم مواجهة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية التي تمنع الكثير من الحصول عليها.
٤- توفير الخدمات للجميع وعدم اقتصارها علي الحضر.
٥- أن يكون للجميع حق الرعاية الاجتماعية بلا استثناء في ضوء قواعد تنظيمية واضحة ومحددة

٣- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع:

١- أن تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام للفقراء والفئات الأولي بالرعاية.
٢- أن توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحقق لهم الجودة الاجتماعية.
٣- أن تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.
٤- تشديد العقوبة الاتجار بالبشر.
٥- تنمية المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رعاية الفقراء والفئات الاولي بالرعاية.
٦- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني.

٤- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتحسين نوعية الحياة:

١- الاهتمام بتوفير التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.
٢- أن تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية الجيدة للجميع.
٣- أن تحرص الدولة علي توفير فرص عمل لشباب الخريجين.
٤- أن تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.

obeikandi.com

٥- التزام الدولة بتوفير الإمكانات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.
٦- أن تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء، في حدود المشروعية وبما لا يمس الأمن القومي للبلاد.
٧- أن تلتزم الدولة توفير مسكن ملائم لجميع الفئات بشروط ميسرة.
٨- أن تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه في جميع المناطق الريفية والحضرية والساحلية والصحراوية.

٥- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتعظيم مسئولية الدولة عن المواطن:
١- أن تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.
٢- أن تتحمل الدولة بمفردها مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.
٣- التزام الدولة بتوفير فرص عمل وتأهيل الشباب للعمل.
٤- شراكة الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق جودة التعليم في ضوء المعايير العالمية.
٥- أن تصبح منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.
٦- مسئولية الدولة عن محاربة جميع أشكال الفساد في المجتمع.

٦- مؤشرات تخطيطية مرتبة بالقضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية:
١- يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.
٢- يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.
٣- يجب الاهتمام بقضايا الرعاية الصحية عند صنع السياسة الاجتماعية.
٤- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.
٥- يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.
٦- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.
٧- أن يصبح من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.
٨- أن تكون الضرورة لتركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، والقضاء عليها نهائيا، واتخاذ الإجراءات التي تحول دون ظهور عشوائيات جديدة.

٧- مؤشرات تخطيطية مرتبطة مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية:
١- ينبغي مراعاة التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع عند صنع السياسة الاجتماعية.
٢- مراعاة المتغيرات المحلية المختلفة عند صنع السياسة الاجتماعية.
٣- أن يكون للقوي الاجتماعية تأثير عند صنع السياسة الاجتماعية.

٤- مراعاة الإطار الأيدلوجي السائد عند صنع السياسة الاجتماعية.
٥- أن يوضع تأثيرات جماعات الضغط والمصالح عند صنع السياسة الاجتماعية.
٦- أن يراعي المسئولين الرأي العام عند صنع السياسة الاجتماعية.

٨- مؤشرات تخطيطية بالركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية :

١- أن تكون الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.
٢- أن تكون المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.
٣- أن يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.
٤- تعتبر التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.

٩- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمشاركون في صنع السياسة الاجتماعية:

١- يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.
٢- ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٣- أن يكون من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

١٠- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمانات صنع السياسة الاجتماعية:

١- من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.
٢- أهمية ترتيب الأهداف التي تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيقها في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.
٣- أن يتم إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.
٤- أن يتم تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
٥- أن يتم استخدام تكنيكات وآليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.
٦- أن تتم الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.
٧- هندسة (إعادة هندسة) مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يضمن رفع كفاءة المؤسسات والعاملين بها، وترشيد استخدام الموارد والإمكانات المؤسسية.

obeikandl.com

المحور الثالث: مرتبط بتصور الديمقراطية الاجتماعية وفقا لنتائج للدراسة:

١- مفهوم الديمقراطية الاجتماعية:

أ- هي تحقيق المساواة الاجتماعية في المجتمع.

ب- هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.

ج- هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

د- هي تحسين نوعية الحياة.

هـ- هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

ويري الباحث أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية هي كل ما سبق.

٢- مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية جاءت في الترتيب التالي:

أ- الدولة.

ب- منظمات المجتمع المدني.

ج- رئيس الجمهورية.

د- مجلس الوزراء.

هـ- مجلس النواب.

و- الشعب بكل فئاته.

ثالثا: قضايا مستقبلية:

تثير قضية الدراسة الحالية مجموعة من القضايا البحثية المستقبلية منها:

١- الديمقراطية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

٢- الطريق الثالث والتخطيط الاجتماعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

٣- العدالة الاجتماعية الواقع والمأمول.

٤- خدمات الرعاية الاجتماعية والمساواة الاجتماعية.

٥- حقوق الفقراء كمبدأ للعدالة الاجتماعية.

٦- مقياس الفجوة بين الفرص المتاحة وما هو مطلوب إتاحته.

٧- بناء مؤشرات تخطيطية لمواجهة الاحتكار بصفة عامة والاحتكار الاجتماعي بصفة خاصة.

٨- التمكين الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي.

٩- الدولة العميقة والعقد الاجتماعي.

obeikandi.com

١٠- المسئولية الاجتماعية والمجتمعية للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
١١- الفكر الإداري الحديث وإعادة أولويات اهتمام الدولة نحو المواطن.
١٢- تحسين نوعية الحياة ومؤشرات تخطيطية لمواجهة الغلاء والاحتكار.
١٣- الرعاية الاجتماعية والأحقية المطلقة.
١٤- الحاجات بين التقدير والإشباع وفق سياسات الرعاية الاجتماعية.
١٥- شراكة منظمات المجتمع المدني مع الدولة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية.
١٦- بناء آليات التخطيطية لمحاربة الفساد الإداري والمالي.
١٧- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر في ظل الظروف والأوضاع الحالية الداخلية والخارجية.

رابعا : رؤية أستشرافية:

تتجسد كل مضامين الحياة في حاضر الإنسان، فالماضي قد ولى بما له وما عليه، والمستقبل لم يأت بعد، وعلى ذلك فحاضر المجتمعات هو أداؤها الذي يتعين عليها أن تعنى به.

وصياغة هذا الحاضر تنهض في تقديرنا على دعامات ثلاثة: أولها حدس تاريخي ملهم يقلل من إمكانيات الخطأ، ويرفع فرص الحاضر في واقع أفضل، وثانيها استشراف لمستقبل وشيك أو بعيد الوقوع، يصبح حاضراً بعد حين، وثالثها فكر راشد ملهم، ثاقب الرؤية يوجه الأداء المجتمعي لأعلى انجاز بشرى يلتزم صياغة جمعت بين الذكرى والحلم.

بهذا يعول على التخطيط أن ينهض بتلك المهام، بعد أن تنازل كل فرد في المجتمع عن بعض حقوقه في صياغة مستقبل حياته التي يرغبها بنفسه – بإرادة منه أو بغير إرادة– لمجموعة من الخبراء مسئولة عن إعداد صياغة مشتركة لحياة مقبولة، واختصار مساحة الأماني المفتوحة إلى تطلعات ممكنة، وتتحقق أهداف التنمية حين نمتلك قدرات طموحة، ونلتزم معايير قادرة على تقدير واستشراف معدلات التقدم، في كل هدف على حده، برؤية إقليمية ووطنية[١].

والاستشراف في محتواه العلمي: هو مهارة عملية تنطوي على استقراء التوجهات العامة في حياة البشرية، تلك التي تؤثر – بطريقة أو بأخرى – في مسارات الأفراد والمجتمعات.

والمساحة التي يتحملها الاستشراف من تعدد الرؤى يدفع إلي محاولة استكشاف ورسم خريطة العلاقات المحتملة لأداء مستقبلية للأنساق الكلية أو الجزئية، وإيجاد قدر من التناغم في تخيل اتجاه الحركة فيها، على الرغم من تفرد الأداء وتعدد الأطياف اللونية، وقصور الحدث عن إدراك غاية التصور للسيناريوهات المحتملة، يتم البحث فيها عن الأقرب إلى الممكن في خضم

[١] محمد زكي أبو النصر: **الاستشراف الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠م، ص (٩).

obeikandl.com

هذا التوهج الذي يخطف الأبصار فيعيق الرؤية، وهذا التتابع العقلي الضاغط مع انفلات الزخم، وخروجه على كل أطر التصنيف، وصعوبة تناول كل المتغيرات بالترتيب.[١]

والباحث أو العالم المتخصص في علم المستقبليات يعيش بذهنه في المستقبل، وينظر غلى الغد على أنه تاريخ يمكن قراءة اتجاهاته الرئيسية، كما أنه يعمل جاهداً وبأسلوب علمي دقيق على اللحاق بالغد، والسيطرة عليه وتوجيهه قبل أن يفاجئه ذلك الغد بحقائقه ووقائعه فيتحكم في حياته، ويسلبه حياته في التفكير والعمل، كذلك يتمتع الباحث أو العالم المستقبلي بقدرة فائقة على الإحاطة الشاملة بالأوضاع السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه، وفى فرع تخصصه المعرفي الدقيق، وتحليل هذه المعطيات في ضوء الاتجاهات العالمية حتى يمكن إعداد الأذهان للمتغيرات والمستجدات المتوقعة، ووضع الخطط الملائمة للتعامل معها على المدى القريب والمدى البعيد، مع الاستناد إلى دراسات ميدانية دقيقة، وعدم الركون إلى الظن والتخمين إلا في الحدود التي تسمح له بها المعلومات المؤكدة اليقينية.

وعلى صعيد علم المستقبليات عامة، فإن هذا العلم ما يزال يحيا طفولته في مجتمعنا العربي، لذا فإن درجة الانتفاع من وظيفته التنبؤية خفيضة، كما أن حقائق علمية عن مستقبلنا لم تتهيأ، وكثيراً ما تبدو الحوادث وكأنها مفاجآت أو نوازل . وأن ما يعترض مسيرة الارتقاء لهو أكبر بكثير مما يحفز عليه، ذلك أن المستقبل العربي لا يمكن أن يكون معروفاً دون دراسات علمية، لأنه ليس استمراراً، ولا استطراداً وليس مجرد تغيرات اعتباطية . وحتى الأدوات والطرق المتبعة في دراسة التغييرات الحاضرة غير مؤهلة لتحديد احتمالات المستقبل، وفهم علاقاته ومتغيراته، وبخاصة أن تحليل المستقبل أو دراسته لا تقتصر على تشخيص ظواهر ونظم اجتماعية أو ثقافية، أو تحديد خطط عملية في اختيارات بديلة أو سيناريوهات محتملة، بل هي – فوق هذا وذاك– تدخل قدرات الإنسان والمجتمع في اعتبارها، وكيفية إنماء تلك القدرات، وتهيئتها لصنع المستقبل، ذلك أن المجتمع يمكن أن يرتفع أو ينحدر بها. [٢]

وإستراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، تعكس الملامح الأساسية لمصر الجديدة خلال الـ ١٥عاما المقبلة، حيث قررت مصر أن تنطلق نحو البناء، والتنمية، ومواجهة التحديات رؤية مصر ٢٠٣٠ تبنت منهجية التخطيط بالمشاركة، حيث أسهم في إعدادها مجموعة عمل متميزة، ضمت مئات الخبراء في مختلف التخصصات وآلاف الشباب في مختلف المحافظات عملوا بكل جد واجتهاد على مدى أكثر من عامين متتاليين لصياغة الوثيقة، والتى حاولت من خلالها رسم صورة لمصر المستقبل، مصر القادرة على مواجهة التحديات والصعاب مصر التي يبذل أبناؤها وشبابها الغالي من أجل أن تتبوأ مكانتها اللائقة بها بين الأمم، وثيقة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، أعدتها وزارة التخطيط، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ خبير ومتخصص في مجالات التخطيط والاقتصاد القومي والإدارة والسياسات العامة.

---

[١] **المرجع السابق**، ص (١١).
[٢] **المرجع السابق**، ص (١٥).

وتنقسم إستراتيجية مصر ٢٠٣٠، إلى اثني عشر محورًا رئيسيًا، تشمل محور التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية والصحة، وكانت وزارة التخطيط قد بدأت في الإعداد لها مطلع عام ٢٠١٤، واستمرت إلى عام ونصف بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني حيث ساهما بشكل كبير في إعدادها لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتم إطلاق الموقع الرسمي للإستراتيجية (مصر ٢٠٣٠) على الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، كما تم في الإطار ذاته، عقد سلسلة من المؤتمرات واللقاءات في مختلف المحافظات لضمان التبني المجتمعي الواسع لهذه الإستراتيجية، والإستراتيجية – وفقا لـ وزير التخطيط – انطلقت من حيث انتهى الآخرون، حيث تم البناء على الجهود السابقة والاستفادة من كافة الاستراتيجيات والخطط التي تم وضعها في فترات مختلفة، كما تم الاستفادة من أخطاء الماضي، والمحاولة قدر المستطاع تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إعداد الخطة والاستراتيجيات وفى تحديد الغايات والأهداف القابلة للقياس الكمي وفى وضع آلية مؤسسية للمتابعة والتقويم والرقابة والمساءلة تكون مبنية على مؤشرات قياس أداء رئيسية متسقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠ ، والتى أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر من العام الماضي، وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣.

ولا شك، أن نجاح هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها يرتبط بتبني المجتمع بكل فئاته، السياسة، والبرامج، والمبادرات التي تتضمنها هذه الإستراتيجية، وأن يرى فيها ما يحقق آماله وطموحاته، وهو ما تم السعي إليه جاهدين لتحقيقه خلال الفترة الماضية، وكذلك ما سيتم العمل على الوصول إليه خلال الفترة القادمة. التخطيط في خدمة المجتمع وبشكل عام، يتم التأكيد على أهمية التخطيط في بناء المجتمعات، ووضع حلول واقعية للتحديات، وصياغة رؤية مستقبلية وسيناريوهات للانطلاق نحو المستقبل، لتفادى الأزمات في مختلف القطاعات، مشيرا إلى أن (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وتقوم على تنفيذ إستراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ١٠ محاور تشمل: التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار، والبحث العلمي، والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، والعدالة الاجتماعية، والتعليم، والتدريب، والصحة، والثقافة، والبيئة، والتنمية العمرانية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمن القومي والسياسة الداخلية. ومن ثم سيكون للإستراتيجية الدور الرئيسي في تخطيط مستقبل التنمية المستدامة لمصر حتى ٢٠٣٠، كما أنها ستمكن مصر من المقارنة في مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى الدولي، وقد تم الاعتماد على عدة تجارب دولية حققت التنمية المستدامة، منها الهند والإمارات وزامبيا والكويت وتركيا وسنغافورة وماليزيا.

آفاق التنمية..

شارك معهد التخطيط القومي بجهود ملموسة في إعداد الإستراتيجية، وأدرج المعهد في خطة بحوثه لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، أربعة بحوث لخدمة إستراتيجية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات، وعقد البرامج التدريبية لدعم قدرات العاملين بالوزارة، وذلك من الموازنة العامة للدولة المخصصة للمعهد، كما أن المعهد يعدً لمؤتمر دولي عن « آفاق التنمية المستدامة مع التركيز على دور التعليم و التعلم »، ويجهز المعهد أيضاً مشروعاً – للتعاون من المعهد الدولي لتحليل تطبيقات النظم بالنمسا –IIASA لبناء مجموعة من النماذج الرياضية لوضع نماذج التشابكات بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإستراتيجية مصر ٢٠٣٠ لتساعد في قياس مؤشرات الأداء لأهداف، وغايات الإستراتيجية، وحساب السيناريوهات البديلة لتحقيقها، ويمكن أيضاً أن يكون للمعهد دورا فاعلا من خلال منظومة المجلس الأعلى للتخطيط – بحيث يكون المعهد الوعاء الفكري لوزارة التخطيط، ويلعب دوراً في إجراء دراسات جدوى، وتقييم المشروعات، وتحديد أولويات الاستثمار، ووضع نظم للمتابعة، وتطوير مناهج التخطيط.

عودة الدولة التنموية..

النظام السياسي الجديد الذي انبثق من ثورة ٣٠ يونيو، كما يقول علم الاجتماع السياسي– يعيد في الواقع صياغة دور الدولة، ويفسح الطريق واسعا وعريضا، لعودة نموذج «الدولة التنموية» التي رسختها ثورة يوليو ١٩٥٢، باعتبار أن مهمتها الرئيسية هي التنمية الشاملة من خلال القيام بمشروعات قومية كبرى، وقد بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسى هذا العصر التنموي الجديد في مصر، بمشروع قناة السويس الجديدة، التي اعتمد فيها لأول مرة في تمويلها على الاكتتاب الشعبي، الذي نجح نجاحا ساحقا، مؤكدا أنه في بداية عهد الرئيس السيسى، عادت الدولة التنموية لتلعب الدور الأساسي في التنمية، ما يعنى أن الدولة هي الطرف الأساسي في أي نظام سياسي– قد تجددت بعد ثورة ٢٥ يناير، وأصبحت مهمة التنمية القومية هي رسالتها الأساسية، وليس في ذلك أي استبعاد لرجال الأعمال مصريين، أو عربا، أو أجانب، ولكن بشروط الدولة، وتحت رقابتها، وبدون الفساد، الذي نهب ثروتها القومية، وعلى ذلك، لابد من التوافق مع الدولة التنموية العائدة، والمشاركة في التنمية المستدامة بكل قوة، تخطيطا وتنفيذا وتعبئة وحشدا، وينبغي على منظمات المجتمع المدني، أن تصبح مؤسسات تنموية تشارك بفعالية في جهود التنمية الشاملة.

الاعتماد على الذات..

تكتسب مقومات التنمية الأساسية، كما يقول خبراء الاقتصاد فاعلية أكبر كلما كان ذلك في إطار توجه استراتيجي للتنمية، مفاده الاعتماد على الذات، واكتساب القدرة على حل المشكلات، وإعطاء الفرصة لرأس المال المصري، والاعتماد عليه في قيادة عملية التنمية، وحتى لا تذهب أرباح المشروعات للمستثمر الأجنبي، ولا يستفيد منها الوطن، ولا مانع من أن يكون دور رأس المال الأجنبي مكملا ومساعدا، على أن يكون ذلك تحت رقابة الدولة، وإشرافها، حيث

تعكس إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر حتى عام ٢٠٣٠، تعكس اهتمام الدولة، وحرصها، على بناء مجتمع متطور، ومنتج، و دعم اقتصاد سوق منضبط ، يتميز بالاستقرار، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية، والتنوع ، ودعم القطاع الخاص، وتعظيم القيمة المضافة، وتوليد المزيد من فرص العمل، وجذب المزيد من الاستثمارات.

الإستراتيجية بين الواقع والمأمول..

كان من الضروري إعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة، تضمن وضع مؤشرات على الطريق لتحقيق التنمية، والتنمية المستدامة، أي التي تراعى متطلبات النمو في الفترة الحالية، وتراعى في نفس الوقت حق الأجيال القادمة، ووفقًا للمحور الاقتصادي للإستراتيجية، فإن الحكومة تلتزم بالعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط، ورفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% وزيادة معدل نمو الصادرات بنسبة ٢٥%، وخفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%، كما تهدف أيضًا إلى زيادة مساحة العمران في مصر بنحو ٥% من مساحته الكلية وإنشاء ٧.٥ مليون وحدة سكنية، والوصول لحلول جذرية لمشكلة المناطق العشوائية، ورفع إنتاجية المياه بحوالي ٥% سنويًا ومضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تصبح مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي والوصول بمعدل الأمية إلى الصفر، كما تستهدف الإستراتيجية العمل على وجود ١٠ جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وأن تصبح الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالٍ في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميًا.

التمويل الذاتي..

بالرغم من أهمية هذه الإستراتيجية، فإنها كما يقول خبراء الاقتصاد يجب أن تهتم بتعظيم التمويل الذاتي لعملية التنمية المستدامة، ودفع القطاع الخاص المصري للمساهمة بفاعلية فيها، وتشجيع المواطنين على المساهمة في عملية التنمية من خلال اقتصاد المشاركة، أو تحفيز التعاونيات للقيام بدورها في عملية التنمية، لكي نحقق ما نصبو إليه من آمال وطموحات، تحديات وطموحات والحال كذلك، فإن إستراتيجية مصر حتى عام ٢٠٣٠ كما يراها الخبراء تعد ضرورة وإطارا عاما متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضمن محاور رئيسية، ومشروعات محددة، نتمنى أن تنجح في مواجهة المشكلات الرئيسية، وأبرزها الفقر، والمرض، والجهل، والبطالة والعشوائيات، وضعف الإنتاج والتصدير، واختلالات ميزانية الدولة، وميزان المدفوعات مع العالم الخارجي، وغيرها من المشكلات شبه المزمنة.

وبالرغم من أن تطبيق الإستراتيجية على أرض الواقع ، وتحقيق أهدافها، ومنها مضاعفة متوسط دخل الفرد المصري من ٣٥٠٠ دولار إلى ١٠ آلاف دولار سنويا، وخفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٦ إلى ١٥ % ، ورفع معدلات النمو والإنتاج والتشغيل، قد تواجهها تحديات عديدة داخلية وخارجية، وبالرغم أيضا من الثقة فى القائمين على وضع

الإستراتيجية، واستفادتهم من جهود الجهات الأخرى فى هذا المجال، وإشراكهم لممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوزارات، والخبراء، والأكاديميين إلا إنه لابد من إعادة دراسة أسباب إخفاق الخطط التنموية السابقة على الصعيد التنفيذي والإجرائي وكشفها للقيادة السياسية، ومجلس النواب، وللرأي العام، حتى يمكن مواجهتها عند تنفيذ الإستراتيجية الحالية والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المنبثقة عنها، ويمثل التمويل التحدي الأبرز لتنفيذ الإستراتيجية خصوصا مع قرب استنفاذ بديل الاقتراض والمساعدات الخارجية وصعوبة رفع معدلات الاستثمار الأجنبي فى ضوء التحديات السياسية والأمنية المحلية والإقليمية وترتيب مصر غير المتقدم فى مؤشرات بيئة أداء الأعمال جراء البيروقراطية وعوائق التشريعات، كما أن فرض مشروعات خلافية لم يثبت جدواها أو احتلالها مرتبة متقدمة فى سلم أولويات مصر خلال الـ١٥ سنة المقبلة ضمن الإستراتيجية، قد يعوق تنفيذها فى ضوء محدودية الموارد ومنها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى المشروعات الطارئة التي يتم فرضها لأسباب اجتماعية وسياسية، ولابد من توفير دعم غير تقليدي، لتنفيذ الإستراتيجية بعد إقرارها النهائي، لاسيما أنه تم إعدادها بعد مراجعة مختلف الجهات وأبعاد الأمن القومي ، لضمان مشاركة ودعم جميع الجهات الفاعلة للتنفيذ، بدون استثناءات، وخصوصا الجهات السيادية. والمؤكد أن إنشاء وحدة متابعة لتنفيذ الإستراتيجية داخل رئاسة الجمهورية، من خلال آليات واضحة ومؤشرات لقياس الأداء، خطوة مهمة وضرورية، وينبغي مواجهة كافة المعوقات الإدارية التي قد تعطل تنفيذ تلك الإستراتيجية.

محاور رئيسية..

تنقسم إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ إلى اثني عشر محورًا رئيسيًا تشمل، محور التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية والصحة، وتشمل التوجهات الرئيسية للإستراتيجية التنمية المستدامة، أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ستكون مصر من أكبر ٣٠ دولة على مستوي سعادة المواطنين مقارنة بترتيبها الحالي في المركز الـ١٣٠ من أصل ١٥٦ دولة، كما ستكون من أكبر ٣٠ دولة في مستوي التنافسية مقارنة بالترتيب الحالي ١٤٨ من أصل ١٨٨ دولة، فضلا عن تحسين **مركزها كأقوى اقتصاد في العالم لأكثر من ١٠ مراكز وصولا إلى أكبر ٣٠ اقتصاد مقارنة بترتيبها الحالي ٤١ من أصل ١٩٢ دولة.**

على الصعيد الاقتصادي..

شملت الملامح العامة لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عددًا من الاستراتيجيات العامة، منها : خفض نسبة الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥٠ بالمائة، وألا تزيد نسب العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥ بالمائة، فضلا عن المحافظة علي استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣-٥. %

تحقيق النمو الاحتوائي المستدام من خلال تحقيق الاقتصاد معدل نمو نحو ٧% في المتوسط وتحقيق نمو متوازن إقليميا مقارنة بالأقاليم الاقتصادية المختلفة، من أهداف الإستراتيجية أيضًا أن تكون مصر لاعباً في الاقتصاد العالمي قادرًا على التكيف مع المتغيرات العالمية، حيث يتضمن الهدف زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عشرة أعوام وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات، وفيما يتعلق بالتنافسية وتشمل زيادة مساهمه الخدمات في الناتج المحلي إلي ٧٠ %، وزيادة مساهمه الصادرات إلي نحو ٢٥ %من معدل النمو، والعمل على أن يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤%، وكذلك العمل علي جعل الاقتصاد المصري لاعبا في الاقتصاد العالمي من خلال أن تصبح مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي oecd خلال ١٠ سنوات، وانضمامها إلي دول BRICSخلال خمس سنوات.

كما تشمل الخطة توفير فرص عمل لائقة وخفض معدل البطالة ليصل الي ٥% بحلول عام ٢٠٣٠ ومضاعفة معدلات الإنتاج ، والوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلي مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، بحث يصل نصيب الفرد في حدود ٧.٨ ألف دولار سنويا.

على صعيد محور الشفافية و كفاءة المؤسسات الحكومية في الخطة:

تشمل الانتهاء من جمع بيانات خريطة مصر التنموية علي نظام معلومات جغرافي في كافة القطاعات بحلول عام ٢٠١٦، و الانتهاء من وتنفيذ آلية مشاركة المحليات و المواطنين في وضع الموازنة بحلول عام ٢٠١٧ ، و العمل علي خفض الشكاوي بنسبة ١٥ % ، وتحقيق خفض سنوي بنسبة ٥% في الباب الثاني والعمل علي خفض الموازنة بنسبة ٠.٥% سنويا. والعمل علي تقدم ترتيب مصر ضمن اقل ٢٠ دولة عالميا في مؤشر الفساد و من أفضل ٣٠ دولة في مجال كفاءة المؤسسات ، ومن بين أفضل ٤٠ دولة في مجال غياب الهدر في الإنفاق الحكومي.

كما تتضمن خطة النهوض بالمؤسسات الحكومية تقديم خدمات مميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية والوصول إلي ١٠٠% شيكات ومدفوعات الكترونية بحلول ٢٠٢٠ وزيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة لتصبح كافة الخدمات مقدمه الكترونيا بنسبة ١٠٠.%، وكذا وضع نظام رقابي حكومي محكم بوضوح وشفافية عبر صدور قانون تنظيم الإفصاح و تداول المعلومات، وخلق آلية لتلقي آراء المواطنين علي ما تقوم به الحكومة ،

إضافة إلي رفع ترتيب مصر كأفضل ٢٠ دولة في مجال غياب المدفوعات غير الرسمية والرشاوى.

التعليم..

تضمنت الخطة عدة محاور في مقدمتها: إعادة هيكلة وصياغة التعليم قبل الجامعي من خلال إنشاء المجلس الوطني للتعليم وتفعيل دوره ليتولى مسئولية وضع وتطوير سياسات التعليم في مصر في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والأهداف الإستراتيجية للدولة على أن تكون هيئة ضمان جودة التعليم و الاعتماد وأكاديمية المعلم تابعين لها، تحسين القدرة التنافسية لمنظومة التعليم المصرية، عبر تصنيفها كأفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسيWEF ، ومن أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة النظام التعليمي، ومن أفضل ٢٠ دولة في إتاحة التعليم الأساسي. والعمل علي محو الأمية الهجائية و الرقمية لتصل إلي الصفر الافتراضي ٧% ، والانتهاء من وضع إطار وطني للمؤهلات في مصر بنهاية العام الجاري ٢٠١٥.

وكذلك تضمنت الخطة إتاحة رياض الأطفال وتمكين الأطفال في المراحل العمرية ٠-٦ سنوات من مهارات التعليم المبكر عن طريق رفع نسبة القيد العام في مرحلة رياض الأطفال ٤-٦ سنة لتصل إلي ٨٠% وتضمين كل الأطفال في تلك المرحلة العمرية في مراحل التعليم التمهيدي قبل المدرسي في إطار مؤسسي ومناهج معلنه بحلول عام ٢٠٣٠ ، وإعداد برامج تربوية للفئة العمرية ٠-٣ سنوات بحلول عام ٢٠١٦، وفيما يخص التعليم العالي ،تشتمل الخطة علي عدة محاور ومنها : تطوير نظم التقويم والامتحانات من خلال إقرار نظام قبول بالجامعات الحكومية مرتبط باحتياجات سوق العمل بنهاية عام ٢٠١٦ بحيث لا يعتمد على مكون واحد فقط وهو (الثانوية العامة) ولكن علي قدرات الطلاب كما تقيسها اختبارات القطاعات المختلفة، تطوير مناهج الجامعات لتكون أكثر تطورا ومتوافقة مع المناهج المعترف بها دوليا بنهاية عام ٢٠١٦. وعن التعليم الفني، سترتفع نسبة الورش المحدثة بالمدارس الفنية لتتواكب مع المناهج الجديدة المقترح تطبيقها بنهاية عام ٢٠١٨ ، وكذلك إقرار منظومة جديدة تسمح بالتحاق طلاب القطاع بالتعليم فوق المتوسط و التعليم العالي في نفس مجالات الدراسة حتى درجات البكالوريوس والماجستير في مجال الدراسة الفنية المتخصصة، العمل علي إتاحة التعليم لكل طفل في مصر في إطار متوسط الزيادة السكانية المتوقع بمعدل ٢ مليون طفل في السنة بحيث يصل معدل الاستيعاب الصافي ١٠٠% ونسبة القيد الصافي بالتعليم الأساسي ٩٨. %

الارتقاء بالتعليم العالي..

وفيما يتعلق بمحور الارتقاء بالتعليم العالي، أن تكون جميع مؤسسات التعليم العالي معتمدة مرتين على الأقل قبل حلول عام ٢٠٣٠ من الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد محليا ودوليا، ووجود ١٠ جامعات علي الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة علي مستوي العالم ووجود ٤٠ جامعة في مصر كأفضل جامعات أفريقيا ٢٠١٨ ، وان تحتل الجامعات المصرية أفضل٢٠

مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عام ٢٠٢٠، العمل علي إقرار منظومة لتمويل الطلاب وتطبيقها بحث لا يحرم طالب من الدراسة لا يملك القدرة المالية وذلك بحلول العام الجاري، ومضاعفة تمويل الحكومة للتعليم العالي مرة كل ٣ سنوات حتي عام ٢٠٢٣ وإقرار نظام يسمح بالمرونة في عدد سنوات التعليم العالي حسب الاحتياج التخصصي بحول عام ٢٠١٦، وكذلك العمل علي تدويل الجامعات المصرية من خلال رفع معدل عدد الطلاب الوافدين في الجامعات المصرية وزيادة نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين علي الرسائل والبرامج التعليمية وذلك علي المستوى الإقليمي والدولي.

الصحة..

ويشتمل على ٦ أهداف أهمها:

١- تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر إنصافا من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية ، من خلال عدة خطوات علي رأسها : تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية حتى سن التاسعة والسبعون.

٢- خفض معدل وفيات أطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال حتى سن الـ٥ سنوات بنسبة ٥٠% وخفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%، والعمل على إنهاء كل أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر خاصة فيما يتعلق بالتقزم والهزال بين الأطفال اقل من خمس سنوات.

٣- العمل علي الوصول بالإنفاق الحكومي علي الصحة الي ٥% من إجمالي الناتج المحلي ، وتطوير برامج الصحة العامة من خلال خفض انتشار التهاب الكبد الي اقل من ١% بين الأطفال حديثي الولادة، وخفض انتشار التهاب الكبد سي الي ١% من السكان، وخفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، فضلا عن العمل علي الحد من انتشار مرض ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٥.%

٤- خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من سن ١٥ فأكثر إلى اقل من ٢٠%، والقضاء نهائيا علي ظاهرة الإدمان.

٥- كما تشكل خطة تطوير قطاع الخدمات الطبية، تطوير برامج الصحة عبر خفض الوفيات و الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق الي النصف من خلال زيادة عدد النقاط الإسعافية علي الطرق و الدفع بأعداد كبيرة من سيارات الإسعاف وخدمة الإسعاف الطائر، والقضاء على الإمراض الاستوائية المهملة، وضمان تغطية بنسبة

١٠٠% لكل تطعيم في الجدول القومي وتوسيع نطاق جدول التطعيم القومي، والحفاظ علي مصر خالية من مرض شلل الأطفال.

٦- وتتضمن خطة تطوير الصحة أيضا ضمان جودة وسلامة الخدمة الصحية، من خلال اشتراط الاعتماد كشرط للتعاقد مع المنشأة الصحية لقديم الخدمات الصحية للمواطنين، وخفض نسبة الوفيات للأمهات دخل المنشات الصحية بنسبة ٥٠% وخفض عدوي جروح العمليات بنسبة ٥٠% وخفض نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات بنسبة ٥٠%

الثقافة

يتضمن المحور ٦ أهداف لتطوير الثقافة، أهمها:

١- التأكيد علي اكتشاف موهوبين ونابغين من الأطفال والشباب بمعدل لا يقل عن ٣% سنويا من مجموع الأطفال والشباب في كل أنحاء الجمهورية وفي كافة المجالات المتنوعة.

٢- كما تضمنت الخطة زيادة عدد مراكز التميز التي تستوعب كافة الموهوبين في جميع المجالات الثقافية و الفكرية بواقع ٥٠ مركز سنويا وتخصيص ١% من الموازنة العامة للدولة سنويا لاكتشاف المواهب على أن تزيد تدريجيا لتصل إلى ٣ % عام ٢٠٢٠، وزيادة عدد المكتبات العامة و نوادي المعلومات بالمدن والقرى والأحياء بحيث يتوفر بحلول عام ٢٠٣٠ مكتبة عامة ونادي معلومات واحد على الأقل بكل قرية.

٣- زيادة عدد الموهوبين ورعايتهم سنويا في مجالات المواهب الأكاديمية التي تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري بنحو٣٠ ألف موهوب سنويا في مختلف المحافظات.

٤- وفيما يتعلق بآليات تحويل الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية الشاملة لمصر ، تطرح الخطة زيادة فرص التدريب الحرفي وتنمية المهارات لشباب في مجال الصناعات التقليدية والتراثية بواقع ألف شاب وفتاة كل عام للعمل في مجال الصناعة الحرفية و التراثية خلال ١٥ عاما، بالإضافة إلى إنشاء اتحاد للحرف التراثية يجمع المشتغلين بهذه الحرف ، والعمل علي زيادة نسبة الصادرات الثقافية من منتجات الصناعات الثقافية بمعدل ٢٠% سنويا.

٥- تضمن الخطة أيضا، زيادة عدد دور العرض السينمائي للتناسب مع عدد السكان بواقع دار عرض لكل ١٠ آلاف مواطن، وزيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة ٥٠% سنويا في

إطار التأكيد على أهمية الثقافة كأحد مصادر القوة الناعمة لمصر. فيما يتعلق بإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية ، تتضمن النص علي إعادة هيكلة وزارة الثقافة و وزارة الدولة للآثار لتكونا وزارة واحدة للثقافة و التراث تتبعها كيانات مرنة قابلة للتطور ومواكبة التغيرات يعمل بها العدد المناسب للاحتياجات الفعلية للعمل بها تدريجيا خلال ٥ سنوات.

٦- تشكيل مجالس إدارة ومجالس أمناء لقطاعات الوزارة و هيئاتها وللبيوت و المراكز الفنية والمتاحف و المكتبات من الخبراء و المهتمين بمجال عمل هذه المؤسسات من غير العاملين بالوزارة.
وتحويل المجلس الأعلى للثقافة إلى كيان مستقل يتولي مهمة تقويم السياسات الثقافية والحكم على أدائها وتوجيه هذا الأداء.

أما الهدف الخاص ببناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن، عن طريق عدد من الخطوات أهمها: صدور مؤشر سنوي للحرية الثقافية يعكس مدي احترام المجتمع وسماحه للحرية في الاعتقاد و التفكير و التعبير ، وصدور مؤشر سنوي للتمكين الإبداعي يعكس بيانات واضحة عن معدلات و نسب تشجيع المجتمع للجميع للتعبير بطريقة مبتكرة.
وجود قاعدة بيانات قابلة للتحديث المستمر تضم المبدعين في كل المجالات الثقافية والفنية وإصدار تقرير سنوي عن الحالة الثقافية يشمل الخدمات والصناعات الثقافية والعمل الثقافي بصفة عامة.

التنمية العمرانية

يشمل وضع خريطة قوية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة ممثلة في الجمهورية والبرلمان بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه ، ووضع تشريع عمراني لمصر بنهاية عام ٢٠١٥، وإنشاء مفوضية تتبع رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب لمتابعة تحقيق الخريطة العمرانية الجديدة ، ووضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية تسعي لتنمية المناطق العمرانية القائمة وإنهاء جميع المخططات العمرانية واستعمالات الأراضي لجميع الأقاليم والمحافظات والمدن والمناطق الاستثمارية الخاصة بنهاية عام ٢٠١٧.

كما يتضمن المحور إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية، والعمل علي مضاعفة المساحة العمرانية من خلال زيادة مساحة العمران في مصر بحوالي ٥% من مساحتها الكلية حتى عام ٢٠٣٠ والبيانات الديموجرافية في سياسة التنمية العمرانية، وإعادة توزيع السكان على مساحة الأرض من خلال تحديد مناطق التنمية علي خريطة عمرانية في إطار رؤية قومية مرنة حتى نهاية عام ٢٠١٥.

وكذلك الوصول إلى حلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية عبر إنشاء ٧.٥مليون وحدة سكنية نهاية ٢٠٣٠بواسطة القطاع الحكومي والخاص والتعاون الأهلي، والتأكيد علي حل مشكلة العشوائيات بصفة نهائية عام ٢٠٣٠.

السياسة الداخلية

نصت الخطة علي العمل علي ترسيخ سيادة القانون عبر إنشاء مفوضية عليا للعدالة الانتقالية من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية ومجتمع مدني تعكف علي تطبيق المراحل المختلفة للعدالة من ملاحقة قضائية وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات ولجان الحقيقة، وكذلك إقرار وتطبيق قانون استقلال القضاء.

إقرار مبادئ حقوق الإنسان من خلال إصدار قانون موحد لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقي الفئات المهمشة سياسيا، وسن تشريعات للمظاهرات والتجمعات بعد حوار مجتمعي جاد ومتعمق وفي ظل خبرات مقارنة والالتزام بنصوص الدستور المصري وبما ورد في العهدين الدوليين الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية، بالإضافة الي إنشاء آلية لمكافحة التميز بأشكاله المختلفة، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار من خلال إقرار وتطبيق قانون الحكم المحلي بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لا مركزية لمجتمعاتها المحلية في إطار المسائلة والشفافية، وإقرار قانون جديد للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحررها من قيود الجهاز التنفيذي ولا يجعل سلطان عليها سوي للقضاء.

خامسا: خطة العمل المقترحة:

تقديم:

خطة العمل هي الوثيقة التي تسرد ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هدف محدد، والغرض من خطة العمل هو لتوضيح ما هي الموارد المطلوبة للوصول إلى الهدف، ووضع جدول زمني لحين الانتهاء، وتحديد ما هو المطلوب من الموارد لتلك المهام المحددة.

ويمكن وضع خطة عمل تساعد على التغيير تحول الرؤية إلى واقع ملموس، وزيادة الكفاءة وتصف خطة العمل الطريقة التي سوف تفي المؤسسة أهدافها من خلال خطوات العمل المفصلة التي تصف كيف ومتى سيتم اتخاذ هذه الخطوات.

الرؤية:

نحو مجتمع رفاه اجتماعي، قائم علي إيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية.

الرسالة:

المجتمع المصري يقوم علي مبادئ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية.

الأهداف الإستراتيجية:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢- تحقيق التنمية الإنسانية.
٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.
٤- تحسين نوعية الحياة.

الآليات والإجراءات:

١- تشريعات قانونية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإنسانية والضمان الاجتماعي وتحسن نوعية حياة المواطنون.
٢- نشر ثقافة الديمقراطية الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
٣- تنمية الوعي السياسي للمواطنين من خلال الندوات التثقيفية والإعلانات التوعوية.
٤- توسيع دائرة المشاركة السياسية وتيسير العواقب أمام الفئات الضعيفة وتمكينها من المشاركة الحقيقية والفعلية.
٥- القضاء علي التمييز بكل أشكاله، وإتاحة الفرص أمام الجميع، من خلال تيسير الحصول علي تلك الفرص.
٦- توفير الرعاية الشاملة للجميع، من تعليم وصحة وسكن وخدمات أساسية.
٧- محاربة الفساد بكل أنواعه، من خلال تعظيم دور الجهات الرقابية واللجان الشعبية.
٨- إعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية.
٩- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

المشاركون في التنفيذ:

١- مؤسسات الدولة بمختلف تخصصاتها.
٢- منظمات المجتمع المدني.
٣- مجلس النواب.
٤- المواطنون.

obeikandl.com

الموارد اللازمة:

١- موارد تنظيمية.
٢- موارد تكنولوجية.
٣- موارد بشرية.
٤- خطة زمنية.

التغييرات المتوقعة:

١- مجتمع ذو رؤية ثقافية واعية.
٢- مجتمع مشاركا سياسيا.
٣- تنمية الولاء والانتماء.
٤- تنمية قيم المواطنة.
٥- انتشار التكافل الاجتماعي.
٦- توازن القوي الاجتماعية.

المخرجات النهائية:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢- تحقيق التنمية الإنسانية.
٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.
٤- تحسين نوعية الحياة.
٥- تحقيق الرفاه الاجتماعي.

obeikandl.com

جدول (٧١) يوضح

خطة العمل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية

الهدف الاستراتيجي	الأهداف الفرعية	الاتجاه التخطيطي	المستوي التخطيطي	الإستراتيجية	ادوار المخطط الاجتماعي	مسئول التنفيذ	الخطة الزمنية	المخرج المتوقع
١- تحقيق العدالة الاجتماعية.	١- توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز. ٢- عدم احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة. ٣- توافر عدالة الدخول بين جميع العاملين. ٤- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. ٥- الجميع سواء إمام القانون. ٦- شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع. ٧- للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء. ٨- تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	الصراع- الثورة- التنمية- الضغط - القوة – القوة السياسية	الفني – الخبير – الممكن - المنمي	الدولة ومنظمات المجتمع المدني	من ١٠ إلي ١٥ سنة	العدالة الاجتماعية.

obeikandi.com

تابع جدول (٧١) يوضح خطة العمل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية

٢- تحقيق التنمية الإنسانية.	١- احترام كرامة الإنسان. ٢- احترام خصوصية الإنسان. ٣- حظر انتهاك الحريات والحقوق. ٤- التزام الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة. ٥- يحظر انتهاك الحريات العامة والخاصة لأي مواطن في إطار من المشروعية. ٦- يجرم الاتجار بالبشر. ٧- توفير الأمن والأمان. ٨- توفير الخدمات الأساسية.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	الصراع- - التنمية- القوة – القوة السياسية	الخبير – الممكن - المنمي	الدولة	من ٥ إلي ١٠ سنوات	التنمية الإنسانية.
٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.	١- توفير الدعم لمستحقيه. ٢- الأولوية للفئات الضعيفة. ٣- تيسير حصول المسنين لمعاشاتهم. ٤- تمكين الفئات الخاصة. ٥- تلبية المتطلبات الحرجة. ٦- تيسير طرق تقديم الخدمات الاجتماعية. ٧- التنسيق والتشبيك والشراكة مع المؤسسات الخدمية التابعة لمنظمات المجتمع المدني وتوظيف مواردها لخدمة الفقراء والمستحقين وضمان عدم تضارب الخدمات أو اقتصارها علي أشخاص بأعينهم.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	الضغط	الفني– المعالج – الممكن - المنمي	الدولة ومنظمات المجتمع المدني	من ٢ إلي ٥ سنوات	التضامن الاجتماعي.
٤- تحسين نوعية الحياة.	١- إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. ٢- توفير الخدمات الترفيهية. ٣- رفع المستوي الاقتصادي للمواطنين. ٤- تيسير التعاملات مع مراكز الخدمات الحكومية. ٥- الاهتمام بالمرافق العامة. ٦- توفير المواصلات العامة.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	التنمية	الفني - المنمي	الدولة والشعب	من ١٠ إلي ١٥ سنة	تحسين نوعية الحياة.

obeikan.com

- **ملخص الفصل:**

وفي نهاية هذا الفصل الختامي للدراسة يستطيع الباحث القول بان الديمقراطية الاجتماعية أفضل الأنظمة السياسية الاجتماعية التي يمكن للمجتمع المصري إتباعه وخصوصا في الفترة الحالية ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يوليو، وتوصلت الدراسة لمجموعة من المرتكزات والاستخلاصات والنتائج العامة والتصور التخطيطي المقترح لكيفية التطبيق المبدئي ووضع المؤشرات الأولية ثم التعمق في الدراسة العلمية حول الديمقراطية الاجتماعية كما تناول الباحث ذلك في مجموعة القضايا المستقبلية.

هذا بالإضافة إلي الرؤية الاستشرافية التي تمهد الطريق أمام كيفية ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في مصر، حيث أن الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، مبادئ إنسانية كبيرة وهامة، وصل إليها العقل البشري عبر تطور تاريخي معقد، ووصلت إليها البشرية عبر طريق طويل من الآلام والحروب والاضطهاد والتجارب القاسية والتدمير المريع للإنسان وبيئته الاجتماعية والطبيعية، فهي إذن قيم حقيقية لاشك فيها، تحتاج إلى عقل جماعي متطور وتطبيق حقيقي، وليس إلى دعاية شكلية، للكسب الرخيص.

ومنطقتنا وشعوبنا العربية بحاجة إلى الديمقراطية والحرية والبناء والتقدم، كحاجتها للهواء والخبز والدواء والبيوت المريحة والمدن النظيفة، لإيقاف دورة التخلف والأزمات الخانقة والعنف الداخلي والعدوان الخارجي، والمنطقة والعمل السياسي والاجتماعي والوطني بحاجة كبيرة إلى تحديد هذه المصطلحات والمفاهيم، ورصد الاتجاهات والخطوات الجارية الآن، ويري الباحث إن تشويشاً كبيراً قد لحق بمفهوم الديمقراطية في مصر، بسبب مرافقتها وتشابكها مع الاحتياجات الاقتصادية بالمجتمع، وهنا المشكلة والمفارقة ؟؟ هذه العناصر الحاملة لهذه المفاهيم، هي عناصر ليست أصلية وثابتة في وعيها، إنما عناصر متقلبة جاءت إلى الديمقراطية الشكلية باعتبارها الموجة السائدة اليوم، مثلما سادت موجات سابقة يسارية ودينية وقومية، ركبتها نفس العناصر والأقلام والوجوه تقريباً، ودخلت في إشكالات وحالات جديدة، من هنا جاء النقص الحقيقي والارتباك.

وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية نستنتج انه لا الهجوم الخارجي الشامل على منطقتنا قادر على جلب الديمقراطية والإصلاح والتغيير، ولا الأنظمة العربية المتخلفة قادرة على تغيير نفسها بنفسها، وإنتاج نموذج دولي جديد يؤدي إلى الديمقراطية الاجتماعية، ديمقراطية الإنسان وحريته الحقيقية الكاملة والعميقة، ونحن في أزمة وجود كبيرة، لا تتجاوزها إلا الشعوب والمجتمعات المتطورة، التي تخلق وعيها التاريخي الجديد، بواسطة التعليم الواسع والعالي، وعن طريق الثقافة والإبداع وبواسطة الصحافة والإعلام الحر، كأداة مساعدة وكاشفة، وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المستقلة وثقافتها، التي تساندها قوانين حديثة للتطبيق أو قابلة للتطبيق.

مراجع الدراسة

أولا:. المراجع العربية :

(١) الكتب العلمية .

(٢) بحوث علمية منشورة .

(٣) الرسائل العلمية الغير منشورة .

(٤) تقارير ودوريات إحصائية .

ثانيا :. المراجع الأجنبية.

ثالثا :. المواقع الالكترونية .

obeikandl.com

أولا : المراجع العربية :.

(١) الكتب العلمية .

١- القرآن الكريم.

٢- الكتب العلمية :.

١. احمد سليمان أبو زيد: **السياسة الاجتماعية**،الإسكندرية، دار كلمة للنشر والتوزيع، ب ن.

٢. ----------: **السياسة الاجتماعية "التعريف والمجال والإستراتيجية"**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٣. ----------: **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.

٤. احمد عبد الفتاح ناجي :**سياسة الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢.

٥. احمد كمال أحمد: **التخطيط الاجتماعي** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٤.

٦. إسماعيل صبري عبد الله : **كتابات سياسية (١٩٦٥- ١٩٧٠)** ، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٢.

٧. انتوني جيدنز :**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ، محمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة العلوم الاجتماعية،٢٠١٠م.

٨. بيترم بلاو ، ترجمة إسماعيل الناظر ، معد كيالي : **البيروقراطية في المجتمع الحديث** ، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦١.

٩. سيد أبو بكر حسانين: **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**، القاهرة، الانجلو المصرية ط٢، ١٩٨٣.

١٠. السيد سلامة الخميس: **الجامعة والسياسة**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

١١. صلاح الدين نامق وآخرون: **الاشتراكية العربية**، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٦.

١٢. صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **في الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.

١٣. طعمية الجرف: **نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨.

١٤. طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤.

١٥. طلعت مصطفي السروجي، رياض حمزاوى: **سياسات الرعاية الاجتماعية و الحاجات الإنسانية**، دبي، دار القلم، ١٩٩٧.

١٦. عبد الباسط حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.

١٧. ----------: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢.

١٨. ----------: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١١، ١٩٩٠.

openkandil.com

١٩. عبد الحليم رضا عبد العال: **البحث في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
٢٠. ----------: **السياسة الاجتماعية – إيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، دار المهندس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
٢١. عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، مطبعة البحيرة، ط ٢، ٢٠٠٧.
٢٢. عصمت سيف الدولة: **أسس الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
٢٣. كمال مجيد : **العولمة والديمقراطية (دراسة لأثر العولمة علي العالم والعراق)** ، القاهرة، دار الحكمة، ٢٠٠٠.
٢٤. ماهر أبو المعاطى: **الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عربية ومصرية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠.
٢٥. محروس محمود خليفة: **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.
٢٦. محمد إبراهيم عبد النبي : **النظرية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية "دراسة نقدية"**، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠.
٢٧. محمد احمد إسماعيل : **الديمقراطية ودور القوي النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠.
٢٨. محمد زكي أبو النصر: **الاستشراف الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠م.
٢٩. ----------: **البحث عن هوية، علي الطريق الثالث**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٤.
٣٠. ---------- : **العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء** ، بنها، دار الفيروز ، ٢٠١٦.
٣١. محمد شفيق : **البحث العلمي الخطوة المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣ .
٣٢. محمد صلاح الدين أمام: **اشتراكية بلا رجعية**، القاهرة، مطبعة خلف، ب ن .
٣٣. مصطفي الخضري: **ثورة ٢٣ يوليو والاشتراكية العربية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ب ن سنة نشر.
٣٤. منى عويس، عبلة الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦.
٣٥. يحيى حسن درويش وآخرون: **السياسة الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢.

(٢) بحوث علمية ودوريات ومؤتمرات:

١. إبراهيم أحمد النمكى: **المشاركة السياسية للمرأة المصرية (الواقع والمأمول) المنتدى الفكري الثاني (المرأة والمشاركة السياسية)**، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠.

١. الاحتجاج الالكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية، ملف الأهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام**، العدد ١٦٢، يونيو ٢٠٠٨.
٢. احمد الرشيدي: **الإصلاح الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١م.
٣. احمد رشيد: **نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات القطاع الخاص – التنمية المحلية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات و كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩.
٤. أحمد شفيق :**سياسات وبرامج رعاية المسنين**،بحث مقدم (للمؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٥-١٦ مايو٢٠٠٢) .
٥. أماني قنديل : **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر** (دراسة حالة لنقابة الاطباء١٩٨٤ – ١٩٩٥)، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،١٩٩٦.
٦. أماني مسعود الحديني : **المهشمون والسياسة في مصر** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٩.
٧. بسيوني إبراهيم حمادة : **استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسة** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥.
٨. جلال الدين الغزاوي: **دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية**، الكويت، حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، الرسالة الخمسون،١٩٨٨.
٩. حسن العلوانى: **أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ١٩٩٩م.
١٠. حنان رجائي عبد اللطيف : **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١**، مجلة معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٦) ،٢٠١٥.
١١. رشا محمود السيد محمود:**تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس، ٢٠١١.
١٢. سلوى شعراوي جمعة: تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرون **" تحليل السياسات العامة في الوطن العربي "**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
١٣. السيد ياسين: **السياسات العامة " القضايا النظرية والمنهجية " ندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ١٢-١٥ إبريل ١٩٨٨.
١٤. الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسين لتحفيز النمو والعدالة في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتمية رقم (٢١٨) ، **معهد التخطيط القومي**، فبراير ٢٠١٠.
١٥. الصديق محمد الشيباني، **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**، ليبيا، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٤.

١٦. طلعت مصطفي السروجي: **سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي " رؤية نقدية وتحليلية "** بحث منشور، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، الإمارات العربية، جامعة الإمارات، الفترة ٢٢-٢٤نوفمبر ١٩٩٨.

١٧. ---------- **المجتمع المدني وتداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** "المجتمع المصري نموذجا" ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر العلمي "الخدمة الاجتماعية بين الجهود التطوعية والاحتراف المهني"، المؤتمر العلمي الرابع عشر،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١.

١٨. ----------: **نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، رعاية المسنين نموذجاً**، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،المنعقد خلال الفترة من ١٥-١٦مايو٢٠٠٢.

١٩. ----------**: الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل، ٢٠٠٣.

٢٠. ----------: العدالة الاجتماعية شرط أم نتيجة، قراءة في ثلاثية السياسة الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، ورقة عمل منشورة، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، الفيوم، ٢٠١٤.

٢١. عادل عبد الصادق **"الإنترنت والإصلاح السياسي في مصر"**، مجلة تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 83، 15 يوليو2007:

٢٢. عبد الحليم قنديل : **عن الناصرية والإسلام** ، القاهرة، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٨.

٢٣. عبد العزيز عبد الله مختار: **دور الخدمة الاجتماعية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، بحث مقدم للمؤتمر الثامن عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان بعنوان " الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر الفترة من ١٦-٢٠٠٥/٣/١٧).

٢٤. عبد الودود مكروم : ثقافة الديمقراطية : مدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، بحث منشور، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، ع ٤٢، يناير ٢٠٠٠.

٢٥. عبد الوهاب الظفيري: المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، **مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٦. عثمان محمد عثمان: **محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر** ، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٢٧. علاء علي الزغل:**فاعلية إستراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والثلاثون،ج الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.

٢٨. كمال المنوفي: **إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة " تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٩. مجدة إمام حسانين: السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص علي مصر، **بحث منشور في مجلة معهد التخطيط القومي**، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤)، أكتوبر، ٢٠١٥م.

٣٠. نادر فرجاني: **ملاحظات أولوية حول منهجية تقويم السياسة والبرامج الاجتماعية**،، أعمال الندوة الأولي، ١٣ – ١٥ ابريل ١٩٨٨، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٢. نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٤) ، **معهد التخطيط القومي**،سبتمبر ٢٠١٠.

٣. هدي صالح النمر : الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر ، **مجلة معهد التخطيط القومي** رقم (٢٥٩) ،القاهرة ، يوليو ٢٠١٥.

(٣) الرسائل العلمية غير المنشورة .

١. أبو المعاطى مصطفي أبو المعاطى مصطفي: **الحماية الجنائية للديمقراطية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، ٢٠١٣.

٢. أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم: **التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية : دراسة تاريخية فلسفية مقارن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم تاريخ قانون، ٢٠١١.

٣. أسامة محمد محمد صالح : **محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

٤. إيمان عليوة علام علي : **التوجهات القيمية السياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية وممارساتها:**دراسة ميدانية على عينة من تنظيمات الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤.

٥. حازم مطر : **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢.

٦. حسن مصطفى حسن ، **منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٥.

٧. دانه علي العنزي: **أثر الديمقراطية علي الأمن القومي، الكويت دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٨. علاء الزغل : **إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ،٢٠٠٥ .

٩. على محمود محمد : **دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر "دراسة حالة السياسة البديلة"** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية سياسة واقتصاد ، ٢٠٠٧.

١٠. عمير يحيي الفرا : **تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال دراسة الحالة الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

١١. لطفي فاروق طه زعزع : **قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١٤.

١٢. محمد الشربيني جبر محمد داود: **تحليل سوسيولوجي لدور ديمقراطية الصفوة في تحقيق أهداف التنمية والتحديث دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١.

١٣. مراجع على نوح : **دور المجتمع المدني في قضية الإصلاح السياسي في مصر** (١٩٧٤ – ٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة، ٢٠٠٨ .

١٤. مروة محمد عبد المنعم بكر : **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١.

١٥. مني خزام عطية: **تحليل سياسات التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (١٩٣٦ – ٢٠٠١)،** القاهرة، جامعة حلوان، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٤.

١٦. مؤمن محمد كمال الشافع: **السياسة الاجتماعية الاقتصادية في الريف المصري،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

١٧. هناء محمد الجوهري **: المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينيات** – دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الأسر بمحافظة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

(٤) تقارير ونشرات إحصائية ومطبوعات:.

١. في ضوء الميثاق والإعلان الدستوري "مارس سنة ١٩٦٤"

٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥م.

٣. السيد عليوة : **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة،** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٤. دساتير مصر : ط٤ ، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٢.

٥. الجريدة الرسمية- العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير ٢٠١٤م.

٦. محمد نعمان جلال ومجدي المتولي: **هوية مصر،** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

٧. إبراهيم سعده : **الموقف السياسي** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

٨. أمين حافظ السعدني : **أزمة الإيديولوجية السياسية،** القاهرة، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٤.

٩. بيرتون بورتر ، ترجمة احمد حمدي محمود : **الحياة الكريمة،** القاهرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٠. جال بيرك ، ترجمة يونس شاهين : **مصر الابريالية والثورة**، القاهرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
١١. جمال محمد غياس : **الديمقراطية الرقمية** ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.
١٢. جهاد عودة :في بناء الدولة **الليبرالية الدستورية**، القاهرة ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣.
١٣. حسن حنفي : **الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي**، القاهرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
١٤. حسين شريف : **الإرهاب الدولي وانعكاساته علي الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا** ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
١٥. رفعت السعيد : **الديمقراطية والتعددية (دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
١٦. زكريا إبراهيم : **مشكلة الحرية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
١٧. السيد يسين : **إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلي العولمة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
١٨. علي الفيومي : **مصر القرن ٢١**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
١٩. علي صبري : **سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الاولي**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ب ن.
٢٠. عماد احمد الازرق : **حقوق الإنسان ومنظماتها وثورة ٢٥ يناير** ، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٣.
٢١. عمرو صابح : **معارك ناصرية (قراءة جديدة في تاريخنا المعاصر)** ، القاهرة، دار الكتب، ٢٠١١.
٢٢. محمد ابو زيد محمد علي: **الازدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية (دراسة مقارنة وتطبيقية علي النظام الدستوري المصري)** ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٥.
٢٣. محمد الملاح : المسلمون المعاصرون (الوهم .. الجمود) ، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٣.
٢٤. محمد عثمان الخشت : **فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة**، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤.
٢٥. إسماعيل مظهر : المرأة في عصر الديمقراطية (بحث حر في تأييد حقوق المرأة) ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥.
٢٦. جامعة الدول العربية: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، القاهرة، الجامعة العربية، ١٩٨٣.
٢٧. مستوي المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل دليل قياس وتحليل معيشة المواطنين ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٢) ، **معهد التخطيط القومي**، نوفمبر ٢٠٠٨.
٢٨. مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **معهد التخطيط القومي** ، القاهرة.

obeikandi.com

ثانيا :. المراجع الأجنبية

1. Alfred J. Khan: **Theory and Practice of Social Planning**, New York, Russell Sage Foundation, 1969.
2. Allen, Dwight: christen Philippe: ERIC – **Education. Resources information center,** 1977**.**
3. **André Lalande "Vocabularies technique et critique de la philosophy" . Ed. PUF Paris 1976 .** نقلا عن صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: في الاشتراكية العربية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
4. Andrew Boblstein , **Social welfare policy & analysis** , Canada Thomson learning , Lnc ,2003 .
5. Beddoe, Rachael, et al. "Overcoming systemic roadblocks to sustainability: The evolutionary redesign of worldviews, institutions, and technologies." Proceedings of the National Academy of Sciences 106.8 (2009).
6. Bernbeck, Reinhard. "Imperialist Networks: Ancient Assyria and the United States." Present Pasts 2.1 (2010).
7. Bill Goxall (et , al) , **Contemporary British Polities** , Second edition ,London , The Macmillan press Ltd , 1994 .
8. Blackwell Dictionary of Modern Social Thought, Blackwell Publishing 2003.
9. Brian J. Jones (eds.): **Social Problem – Issues**, Opinions and Solutions, New York, Mc Garw hill, 1988.
10. Busky, Donald F., **Democratic Socialism: A Global Survey**, Westport, Connecticut, USA: Greenwood Publishing Group, Inc, 2000.
11. Cliff Alcock and Others: **Introducing Social Policy**, London, prentice hall, 2000.
12. David G. Gil unraveling: **social policy, New-Jersey**, Schenkanon publishing co,1973.
13. Demetruis S. Iatridis: **Policy Practice, Encyclopedia of Social Work**, 19th ed., v. 3, Washington, (3) NASW press, 1995).
14. Elliot Schrage And Anthony Ewing**:" Engaging private sector.," forum for Applied Research of public policy**, vol, 14,Issue 1, spring 1999.
15. Fallow Field, Lesley, **The Quality of Life, Human Horizons Series**, London, Rout Ledge, 1990, P: (137).

obeikandl.com

16. Gaylord George Candler: **"The professions and public policy: Expanding the third sector" International political science Review** vol ,21,Issue,Jan. 2000.

17. Graham. B. spanier. **Enhancing the quality of life : Amodel for the 21st 1999** , century , land , Crant University, aapplied developmental science , 1990 .

18. Guinier, Lani. The tyranny of the majority: Fundamental fairness in representative democracy. New York: Free Press, 1994.

19. Hill, M.: **Understanding Social Policy, Block Well, 5th ed., Oxford, U.K**; 1997.

20. Huddleston, Kenneth, f**: the Efforts of Business to Improve Human productivity and quality of work life,** Inform, 1982. Eric – Education Resources information center**.**

21. John E. Tropman: **Policy Analysis – Methods and Techniques -, Encyclopedia of social** work, V. 2, 18th ed., Washington, NASW, 1987.

22. Joseph Mayer : Human Services Concepts and Intervention Strategies , London , Ally and Bacon , I.N.C , 1998 .

23. Karen k, kirst: **introduction to social work and social welfare critical thinking perspective,** London, Thomson Brooks Cole, 2003.

24. Ken Hacker & Jan van Dijk," Digital democracy , Issues of theory and practice ", Chapter 3," Models of democracy and concepts of communication ", , Sage Publications Copyright, 2000. Available at:

25. Kwasi Wiredu, William E. Abraham, Abiola Irele, Ifeanyi. "Fellowship Associations as a Foundation For Liberal Democracy in Africa." A Companion to African Philosophy. Blackwell Publishing, 2006.

26. Lange, O., Taylor, F. M., & Lippincott, B. E. (1938). On the economic theory of socialism. Minneapolis: University of Minnesota Press.

27. Lester Parrott : Social Work and Social Care , 2 ed ., London , Routledge 2002 , p : 4.

28. Leuis Aframan : **public policies, international of Encyclopedia of social science**, New York , 1987.

Lois Bryson**: Welfare And The Stat,** M. Prelot: Histoire des idées poltitques, Op Cit,The Macmillan, Press Ltd, Hong Kong, 1992.

29. Marcia l.Godwin & Jwan Reith: **Policy Diffusion and Strategies for Promoting Policy Change**, Policy Studies Journal, v. 28, n. 4, California, M.S.A 2000.
30. Michael Hill: **The Policy Process**, New York, Harvester Wheasheaf, 1993.
31. ----------: **understanding social policy, fifth Edition,** oxford, U.K. Black well publishers,1997 .
32. Mimi Abramovitz ; **Political Ideology And Social Welfare** , In Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief) ; **Encyclopedia Of Social Work** , 20TH Edition, , Volume2, op cit.
33. Neil Gilbert (et,al): **Dimensions of Social Welfare Policy**,, New Jersey Prentice Hall, Inc, Englewood cliffs, 1974.
34. Nussbaum, Martha. "Aristotelian social democracy." Necessary Goods: Our Responsibility to Meet Others' Needs ,1998.
35. Pacione, M. Gordon; **Quality of Life and Human Welfare**, Norway, Geo Books, 1984.
36. Paul Burstein , April Linton : the Impact of Political Parties , Interest Group , and Social Government Organizations Pubilc Policy , Social Forces , V . 81 , N . 2 , Washington , 2002.
37. Phelan, Jo, et al. "Education, social liberalism, and economic conservatism: Attitudes toward homeless people." American Sociological Review (1995).
38. Philip Allmendinger (eds) : Introduction to Planning Practice , New York , John Wiley , Sons , LTD , 2000.
39. Richard Hoefer : Making Adifference : Human Service Interest Group Influence on Social Welfare Program Regulations , Journal of Sociology and Social Welfare , V . 27 , N . 3 , New York , 2000.
40. Richard M. Grinnel: social work research and evaluation, London, peacock publishers, inc, 1985.
41. Robert Adams (eds): **Social work ; Themes, Iissues and critical debates**, second edition, New York, Palgrave, 2002.
42. ---------- , **Social Policy for Social Work** , Britain , Arrow Smith Ltd . 2002 .
43. Robert B. Reich: **The Power of Public Ideas,** Cambridge, Ballinger Publishing Company, 1988.

obeikandi.com

44. Robert Barker ; **the social work dictionary** , Washington ; NASW press , 1999, 2 nd edition.
45. Robert Perlman & Arnold Gurin: **Community Organization and Social Planning**, New York, john Wiley sons, inc., 1972.
46. Roland. B. Dear: **social welfare policy, Encyclopedia of social work**, vol. 19, N.A.S.W, 1995.
47. Rolbert L. Barker: **the social work Dictionary** New York , N.A. S.W,1987 .
48. Ronald B. Dear: **Social Welfare Policy, Encyclopedia of Social Work**, 19th Edition, Vol. 3, N. A. S. W. Press, Washington Dc, USA, 1995 .
49. Sandel, Michael J. Liberalism and the Limits of Justice. Cambridge University Press, 1998.
50. Tauhidur Rahman and others: **Measuring the Quality of Life Across Countries**: A Sensitivity Analysisof Well-Being Indices , The paper prepared for presentation at WIDER International conference on Inequality, Poverty and Human Well-Being, May 30-31, 2003, Helsinki, Finland.
51. Thomas M. Meenaghan & Robert O. Washington: **social policy and social welfare – structure and applications** -, New York, Macmillan, 1980.
52. United Nations, UNESCO: **Social – Economic Indicators for Planning – Methodological, Aspects and Selected Examples**, paris 1981.
53. Willam G. Brueggeman: **The practice of Macro social work** ,NewYork ,Brooks, 2001.

    Winfred Bell: **Contemporary Social Welfare**, New York, Macimillan Pubishing Company, 1994.
54. zlatanovic ljulisa**: the Role of the person's self concept in quality of life,** research university of NIS NIS 1999

obeikandl.com

ثالثا:. مواقع الانترنت

١. مي ماهر الجمال : نحو بناء مؤشر مصري للديموقراطية، نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية، مركز دعم واتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤، متاح علي http://www.socialcontract.gov.eg/Arabic/publicationCategory/publication/publication-details/106

٢. السيد يسين :**الطريق الثالث - أيديولوجية سياسية جديدة** ، جريدة الأهرام، متاح علي **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219340&eid=448**

3. www.gw.utwente.nl/vandijk/research/e_government/e_government_plaatje/models_of_democracy1.pdf
4. Arthur Edwards," ICT strategies of democratic intermediaries: A view on the political system in the digital age", Journal Information Polity. Issue Volume 11, Number 2/2006 ,Pages163-176 .Available at: http://iospress.metapress.com/content/baf8ncw4rh9f314g/fulltext.pdf
5. Available at:http://leekdoor.com/index.php/explore/2011-07-29-23-06-02/89-2011-08-24-22-11-20/105-socialdemocracy
6. Availableat:http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

openkandil.com

ملاحق الدراسة

١- ملحق رقم (١) أداة الاستبيان.

٢- ملحق رقم (٢) أداة المقابلة.

٣- ملحق رقم (٣) أداة تحليل المضمون.

٤- ملحق رقم (٤) أسماء السادة محكمي أدوات الدراسة.

obeikandl.com

obeikandl.com

١ – البيانات الأولية:

(أ) الوظيفة : ١– معهد التخطيط القومي.

٢– وزارة التخطيط.

(ب) الخبرة بالسنوات .....

(ت) مكان العمل :

(أ) مركز دراسات السياسات الكلية ( )

(ب) مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط ( )

(ت) مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ( )

(ث) مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ( )

(ج) مركز التنمية الإقليمية ( )

(ح) مركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية ( )

(خ) وزارة التخطيط ( )

٢– بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر				
أولا	**المساواة الاجتماعية في المجتمع**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.			
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.			
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.			
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.			
٥	تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.			
٦	الجميع سواء إمام القانون.			
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.			
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.			
ثانيا	**ضمان حقوق أفراد المجتمع**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة			
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.			
٣	ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.			
٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.			
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.			

obeikandl.com

٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.			
ثالثا	**تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.			
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.			
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.			
٤	يجرم الاتجار بالبشر.			
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.			
٦	تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.			
رابعا	**تحسين نوعية الحياة**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.			
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.			
٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.			
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.			
٥	إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين.			
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.			
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.			
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.			
خامسا	**تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.			
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.			
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.			
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.			
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.			
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.			
الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر				
أولا	**القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع			

obeikandl.com

	السياسة الاجتماعية.			
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.			
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.			
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.			
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.			
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.			
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.			
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.			
ثانيا	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.			
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.			
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.			
٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.			
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.			
ثالثا	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.			
رابعا	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.			
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.			
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة			

	الاجتماعية.			
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.			
خامسا	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.			
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.			
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.			
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.			
٥	استخدام تكنيكات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.			
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.			

ما هو تصورك للديمقراطية الاجتماعية طبقا لما يلي؟:.(يمكنكم اختيار اكثر من استجابة)

٣- مفهوم سيادتكم للديمقراطية الاجتماعية؟

ت-هي المساواة الاجتماعية في المجتمع. ( )

ث- هي ضمان حقوق أفراد المجتمع. ( )

ج- هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع. ( )

ح- هي تحسين نوعية الحياة. ( )

خ- هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن. ( )

٤- علي من تري سيادتكم مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

ت-الدولة. ( )

ث- منظمات المجتمع المدني. ( )

ج- رئيس الجمهورية. ( )

ح- مجلس الوزراء. ( )

خ- مجلس النواب. ( )

د- الشعب. ( )

ذ- آخري تذكر ( )

نشكركم علي حسن تعاونكم

obeikandl.com

obeikandl.com

١- بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

أ: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- ما مفهوم سيادتكم للمساواة الاجتماعية في المجتمع؟

.....
.....

٢- ما الكيفية التي يتم بها ضمان حقوق أفراد المجتمع من وجهة نظر سيادتكم؟

.....
.....

٣- من مجال خبرة سيادتكم ما كيفية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع؟

.....
.....

٤- ما مقترحات سيادتكم لتحسين نوعية الحياة؟

.....
.....

٥- كيف يمكننا تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن من وجهة نظركم؟

.....
.....

ب: الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- ما القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

.....
.....

٢- من وجهة نظركم ما مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية؟

.....
.....
.....

obeikandl.com

٣-ما هي الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية في مصر من وجهة نظركم؟

.....

.....

٤- من يجب أن يشارك في صنع السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

.....

.....

٥-من وجهة نظر سيادتكم ما ضمانات صنع السياسة الاجتماعية؟

.....

.....

ج: ما هو تصورك للديمقراطية الاجتماعية طبقا لما يلي؟

٥- مفهوم سيادتكم للديمقراطية الاجتماعية؟

.....

.....

.....

٦- كيفية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر سيادتكم؟

.....

.....

.....

٧- علي من تري سيادتكم مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

.....

.....

.....

٨- هل تودون سيادتكم بعرض إسهامات في هذا المجال من واقع خبرتكم؟

.....

.....

نشكركم علي حسن تعاونكم

openkanal.com

obeikandl.com

فئات التحليل

أولاً: فئة الشكل:

١- نوع التشريع:

م	نوع التشريع	ك	%
١	باب		
٢	فصل		
٣	فرع		
٤	مادة		
٥	صفحة		
٦	جملة		
٧	كلمة		
٨	حرف		

obeikandl.com

٢- شكل التشريع:

م	وصف التشريع / نوع التشريع	عدد الفصول		عدد الفروع		عدد المواد		عدد الصفحات		عدد الجمل		عدد الكلمات		عدد الحروف	
		ك	%	ك	%	%	ك	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الباب الأول														
٢	الباب الثاني														
٣	الباب الثالث														
٤	الباب الرابع														
٥	الباب الخامس														
٦	الباب السادس														
المجموع															

obeikandl.com

ثانيا: فئة المضمون:

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:						
أولا	المساواة الاجتماعية في المجتمع	ك		%		الترتيب
		صراحة	ضمنا			
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.					
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.					
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.					
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الواجبات.					
٥	تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.					
٦	الجميع سواء أمام القانون.					
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.					
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.					
	المجموع					
	الأهمية النسبية					
ثانيا	**ضمان حقوق أفراد المجتمع**	**ك**		**%**		**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**			
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة					
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.					
٣	ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.					

obeikandl.com

٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.						
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.						
٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
ثالثا	**تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.						
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.						
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.						
٤	يجرم الاتجار بالبشر.						
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.						
٦	تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
رابعا	**تحسين نوعية الحياة**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.						
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.						

obeikandl.com

٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.					
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.					
٥	إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين.					
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.					
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.					
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.					
المجموع						
الأهمية النسبية						
خامسا	**تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن**	**ك**		**%**		**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**			
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.					
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.					
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.					
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.					
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.					
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.					
المجموع						
الأهمية النسبية						
الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:						

obeikandl.com

أولا	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	ك		%		الترتيب
		صراحة	ضمنا			
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.					
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.					
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.					
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.					
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.					
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.					
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.					
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.					
	المجموع					
	الأهمية النسبية					
ثانيا	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**		**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**			
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.					
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.					
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.					
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.					

obeikandl.com

٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.						
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
ثالثا	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**		**الترتيب**	
		صراحة	**ضمنا**				
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.						
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.						
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.						
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
رابعا	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**		**الترتيب**	
		صراحة	**ضمنا**				
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.						
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.						
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.						
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.						

obeikandl.com

٥	تعتبر فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع.						
٦	هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
خامسا	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**		**الترتيب**	
		صراحة	**ضمنا**				
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.						
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.						
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.						
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.						
٥	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.						
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						

obeikandl.com

ملحق (٤) يوضح
أسماء السادة محكمي أدوات الدراسة

م	الاسم	الوظيفة
١	أ.د/ احمد إبراهيم حمزة	أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي السابق كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
٢	أ.د/ شفيق احمد شفيق	أستاذ التخطيط الاجتماعي ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات العليا - جامعة حلوان.
٣	أ.د/ عاطف مصطفي مكاوي	أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
٤	أ.د/ علي عباس دنداروي	أستاذ خدمة الفرد ونائب رئيس جامعة أسوان لشئون التعليم والطلاب.
٥	أ.د/ مني محمود عويس	أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان.
٦	أ.د/ نادية زغلول سعيد	أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
٧	أ.د/ نسرين البغدادي	مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٨	د/ هند الجبالي	عضو مجلس النواب، دكتوراه في الخدمة الاجتماعية، تخصص خدمة الجماعة.
٩	الأستاذ عبد الوهاب احمد حسن	عضو مجلس النواب، دائرة اطفيح الجيزة.
١٠	الأستاذ محمود عبد المعز الحفني	عضو مجلس النواب، دائرة العياط الجيزة.
١١	الحاج قاسم فرج أبو زيد	عضو مجلس النواب، دائرة اطفيح الجيزة.
١٢	فريق جلال الهريدي	رئيس حزب حماة الوطن
١٣	اللواء دكتور احمد جاد منصور	مساعد وزير الداخلية السابق، رئيس أكاديمية الشرطة السابق.
١٤	اللواء دكتور بركات المهدي	لواء دكتور ، دكتوراه في الخدمة الاجتماعية، تخصص التخطيط الاجتماعي.
١٥	اللواء سعد سليم الجمال	عضو مجلس النواب، دائرة الصف الجيزة، رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس النواب، رئيس ائتلاف في حب مصر.
١٦	اللواء مصطفي سعد عبيه	أمين حزب حماة الوطن، أمانة الجيزة
١٧	المستشار عادل ماجد	نائب رئيس محكمة النقض.

openkandil.com

ملخصات الدراسة

١- ملخص الدراسة باللغة العربية.

٢- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.

obeikandl.com

obeikandl.com

أولا : مشكلة الدراسة : تتحدد المشكلة الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي :-
ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر؟
وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:-
- ما واقع الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
- ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
- ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية عند صنع السياسة الاجتماعية؟

ثانيا : أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :-
١. تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.
٤. اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥. التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

ثالثا : فروض الدراسة :. تختبر الدراسة الحالية الفرضيات العلمية التالية:
الفرض الأول: يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث يفترض إمكانية رصد الشواهد الميدانية المؤكدة لهذه العلاقة باستخدام أدوات متعددة في جمع البيانات تظهر دلالتها علي النحو التالي:
المتغير الأساسي: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
ث- تحسين نوعية الحياة.
ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

٣- **المتغير التابع :** الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:
أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
ب- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.

ت- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
ث- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
ج- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.
٢- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٣- توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٤- من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥- من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الفرض الثاني: تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
الفرض الثالث: من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها.

رابعا : مفاهيم الدراسة :.

(١) مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث).
(٢) مفاهيم السياسة الاجتماعية.
(٣) مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية.

خامسا : الإجراءات المنهجية :.

أولا: نوع الدراسة : دراسة وصفية.
ثانياً: منهج الدراسة :

١- منهج المسح الاجتماعي الشامل للخبراء.
٢- منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمسئولين.
٣- منهج تحليل المضمون للدستور المصري.

ثالثاً: أداة جمع البيانات:

١- المقابلة مع الخبراء.

٢- الاستبيان مع المسئولين.

٣- تحليل المضمون للدستور المصري.

- **تحليل المضمون:** تحليل محتوي الدستور المصري دستور ٢٠١٤م.
- **المقابلة:** إجراء مقابلة مع الخبراء والمتخصصين وأعضاء مجلس النواب.
- **استمارة الاستبيان:** صمم الباحث استمارة استبيان للمسئولين بوزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي.

رابعا خطة المعاينة:

١- الدستور المصري دستور ٢٠١٤م، أداة تحليل المضمون.

٢- عينة طبقية من معهد التخطيط القومي قوامها ١٢ مفردة للطبقة بمجموع ٧٢ مفردة من معهد التخطيط القومي.

٣- مسح اجتماعي شامل لمديري إدارات الأمانة العامة ونوابهم بوزارة التخطيط القومي وعدد ٣٤ مفردة، وتم استبعاد ٦ مفردات لالتحاقهم بدورة تدريبية في فترة تطبيق أدوات الدراسة، لتصبح ٢٨ مفردة.

٤- عينة عمديه من الخبراء والمتخصصين لإجراء المقابلة، وتعمد الباحث هنا في اختيار عينته لاختلاف تخصصاتهم وأماكن تواجدهم وصعوبة مقابلتهم، حيث تمت المقابلة مع الخبراء والمتخصصين الأكاديميين وعددهم (٦) وأعضاء بمجلس النواب وعددهم (١٤) ورجال أعمال وعددهم (٢) وصحافة وإعلام وعددهم (٢) ووزارة التضامن الاجتماعي وعددهم (٢) وشخصيات عامة وعددهم (٤)، بمجموع (٣٠) خبير.

سادسا : أهم نتائج الدراسة:-

أ- حققت الدراسة أهدافها حيث:

١. تم تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.

٢. تم تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.

٣. تم الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.

ب-اختبرت الدراسة فروضها حيث:

تم قبول الفرض الأول كاملا ومؤداه انه يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

وتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- حيث تم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

٢- حيث تم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٣- حيث تم قبول الفرض الفرعي الثالث كاملا ومؤداه انه قد توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٤- حيث تم قبول الفرض الفرعي الرابع كاملا ومؤداه انه من المحتمل انه يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٥- حيث تم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا ومؤداه انه من المتوقع انه توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

حيث تم اختبار الفرض الأول باختبار فروضه الفرعية وتم قبول الفرض الأول، ومن هنا تصبح الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

تم قبول الفرض الثاني جزئيا ومؤداه تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، **حيث** يوجد تباين بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وأيضا الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، ولا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في

علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، كما انه لا يوجد تباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية ككل في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية.

تم قبول الفرض الثالث جزئيا ومؤداه من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، حيث يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية ككل والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، ولكن لا يوجد تباين لكل متغيرات السياسة الاجتماعية، حيث يوجد تباين بين استجابات المسئولين والخبراء في متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، ومتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ومتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ومتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ولا يوجد تباين في متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات العامة، والاستخلاصات النهائية، ومجموعة من القضايا العلمية المستقبلية، وتصور تخطيطي مقترح لصنع السياسة الاجتماعي في مناخ الديمقراطية الاجتماعية.

obeikandl.com

between the areas of influence that must be included in social policy - making as one of the social policy in relation to social democracy variables, and guarantees of making social policy - making as one of the social policy in relation to social democracy variables, nor is there a discrepancy between social policy as a whole in relation to social democracy - making variables.

Been accepted third hypothesis in part to the effect of expected that there D. variation statistically among those responsible for making social policy experts regard to the representation of social policy in Egypt for Social Democracy as a trend directed to manufacturing, where there is D. variation statistically among those responsible for making social policy as a whole, experts with respect to responses to responses the representation of social policy in Egypt for social democracy as a trend for manufactured prompt, but there is no variation for each social policy variables, where there is a discrepancy between officials and experts responses in a changing issues that should be the focus of social policy, and variable areas of influence that must be included in social policy, and variable pedestals which it must be based on the social policy, and variable guarantees social policy - making, and there is no variation in the participants in making social policy variable.

The study came up with a set of general conclusions, and the final conclusions, and a set of future scientific issues, and the perception of a planning proposal for making social policy in the social - democratic climate.

Qurtkanar.com

- The study tested the hypothesis where:

First hypothesis was accepted in full to the effect that he expects that social democracy is one of the main trends in social policy - making in Egypt.

This hypothesis was tested through the following sub - hypotheses:

1. Where it was to accept the first sub - hypothesis to the effect that he fully expected the existence of a positive correlation between social equality as a requirement of a democratic and issues that focus on social policy in Egypt.
2. Where it was accepted sub - second hypothesis fully to the effect that he expected the existence of a positive correlation between the empowerment of vulnerable groups in the society as a requirement of a democratic and guarantees of social policy - making in Egypt.
3. Where it was to accept the third sub - hypothesis fully to the effect that there may be a positive correlation between improved quality of life and a prerequisite of a democratic areas of influence contained in social policy - making process in Egypt.
4. Where it was accepted in full the fourth sub - hypothesis to the effect that it is possible that there is a direct correlation between ensuring the rights of members of the community as a requirement and a democratic pillars that must be based on social policy - making process in Egypt.
5. Where he was accepted fully sub - imposition of the fifth and the effect it is expected that there is a direct correlation between maximizing the State's responsibility to the citizen of a democratic requirement and the role of participants in the making of social policy in Egypt.

Where it was first hypothesis test to test sub homework first hypothesis was accepted, hence social democracy become one of the main trends in social policy - making in Egypt.

Was accepted the second hypothesis in part to the effect varies making social policy as a process in relation to social democracy variables variation morally enabling him prioritize these relationships and read the significance of moral asserting the privacy of the trend in the making of social policy in Egypt, where there is a discrepancy between the issues that should be the focus of policy social as one of making social policy in relation to social democracy variables, and also the pillars that must be based on the social policy as one of making social policy in relation to social democracy variables, and guarantees of social policy - making as one of making social policy in relation to social democracy variables, and there is no discrepancy

Fourth: the preview plan:

- Analysis Content: Analysis of the content of the Egyptian Constitution, the Constitution of 2014.
- Interview: an interview with experts, specialists and members of the House of Representatives.
- Questionnaire: researcher designed a questionnaire to officials at the Ministry of Planning and the Institute of National Planning form.

1. **Sampling plan:**

- Egyptian Constitution, the Constitution of 2014, the content analysis tool.
- Stratified sample of the Institute of National Planning 12 - strong single layer with a total of 72 single National Planning Institute.
- A comprehensive survey of social managers and their deputies , the Secretariat of the Ministry of National Planning departments and the number 34 single, six were excluded vocabulary for joining a training course in the study period of application tools, to become 28 single.
- Sample intentional of experts and specialists to conduct the interview, and deliberately researcher here to choose appointed for different specialties, whereabouts and difficulty interviewed, where he was meeting with experts and specialists academics and numbered (6) and members of the House of Representatives and the number (14), businessmen and the number (2) and the press and media and the number (2) and the Ministry of social solidarity and the number (2) public figures and the number (4), total (30) expert.

Sixth: The most important Results of the study: -

- The study achieved its objectives in terms of:

1. It has been determined what the social - democratic methods to achieve and responsibility to achieve the social policy - makers in Egypt through the reality on the ground.
2. It was determining the degree of contrast between the making of social policy in the light of social democracy in the absence of social democracy.
3. Access to a group of foundations that must be considered when making social welfare policies in Egypt in light of the social - democratic climate.

And this hypothesis is tested through the following sub - hypotheses:

1. Expect there to be a positive correlation between social equality as a requirement of a democratic and issues that focus on social policy in Egypt.
2. Expect there to be a positive correlation between the empowerment of vulnerable groups in the society as a requirement of a democratic and guarantees of social policy - making in Egypt.
3. T. has found a positive correlation between improved quality of life and a prerequisite of democratic areas of influence contained in social policy - making process in Egypt.
4. Likely that there is a direct correlation between ensuring the rights of members of the community as a requirement and a democratic pillars that must be based on social policy - making process in Egypt.
5. It is expected that there is a direct correlation between maximizing the State's responsibility to the citizen of a democratic requirement and the role of participants in the making of social policy in Egypt.

The second hypothesis: social policy - making as a process in relation to social democracy variables vary significantly enabling him prioritize these relationships and read the moral significance confirming the privacy of the trend in social policy - making in Egypt.

The third hypothesis: It is expected that there is a statistically D. contrast between those responsible for making social policy experts regard to the representation of social policy in Egypt for Social Democracy as a trend for the manufacture of prompt responses.

Fourth: concepts of the study:

(1) Social democratic concepts (Third Way).
(2) Social policy concepts.
(3) Concepts trend in making social policy.

Fifth: methodological procedures:

First, the type of study: Descriptive study.

Second: The methodology:

1. Comprehensive approach to social survey of experts.
2. Approach social survey sample to the officials.
3. Curriculum content analysis of the Egyptian constitution.

Third: The tools of data collection:

1. Interview with the experts.
2. with a questionnaire to officials.
3. Content analysis of the Egyptian constitution.

First, the problem of the study:

The main problem of the study determined the following question: -

The nature of the relationship between social democracy and social policy making in Egypt?

Emanating from this main question a group of sub - questions, namely: -

- What is the reality of social democracy in the Egyptian society?
- What methods of exercise of social democracy in the Egyptian society?
- What is the practice of social - democratic methods when social policy - making?

Second: The objectives of the study:

The study aims to achieve a set of objectives, namely: -

1. Determine what social and democratic methods to achieve and responsibility to achieve the social policy - makers in Egypt through the reality on the ground.
2. Determine the degree of contrast between the making of social policy in the light of social democracy in the absence of social democracy.
3. Access to a range of foundations that must be considered when making social welfare policies in Egypt in light of the social - democratic climate.

Third, the hypotheses of the study:

The present study tested the following scientific hypotheses:

First hypothesis: that social democracy is expected to be one of the main trends in social policy - making in Egypt.

Where it is supposed to monitor the possibility of field proven evidence of this relationship by using multiple tools to collect data on the significance appear as follows:

1. Basic variable: social democracy and its significance in social policy - making process and the variables:
   - Social equality in society.
   - Ensure the rights of members of the community.
   - Empowering vulnerable groups in society.
   - Improve the quality of life.
   - Expand the responsibility of the state for the citizen.
2. The dependent variable: the trend in social policy - making in Egypt and their variants:
   - Issues that should be the focus of social policy.
   - Areas of influence that must be included in social policy.
   - Pillars that must be based on the social policy.
   - The participants in the making of social policy.
   - Guarantees of social policy - making.

obeikandl.com

Faculty of Social Work
Department of social planning

Social Democracy as a Trend in Making the Social Policy in Egypt

Within the Requirements of a of PHD Degree in Social Work, Specialization Social Planning

Preparation

HAZEM MOHAMMED IBRAHIM MATTER

Assistant lecturer Social Planning Department
Faculty of Social Work
Helwan University

supervision

Prof. Dr. Mohammed Zaki Abu-El Nasr &
Prof and Head of Social Planning Department, Faculty of social work
Helwan University

Prof. Dr. Magda Ahmed Abdel Wah
Professor of Social Planning
Faculty of Social Work
Helwan University

2016

obeikandl.com